

## واشنطن: الإمارات سمحت لمسؤولين أمريكيين حضور محاكمة محامي خاشقجي



عاصم غفور

ترجمات - الإمارات 71  
تاريخ الخبر: 2022-08-09

قال مسؤول بوزارة الخارجية الأمريكية إن مسؤولين في سفارة واشنطن بأبوظبي حضروا جلسة الاستماع التي عقدها المواطن الأمريكي الحقوقي، ومحامي جمال خاشقجي السابق عاصم غفور في الإمارات اليوم الثلاثاء.

وأضاف المسؤول لوكالة رويترز أن جلسته المقبلة مقررة يوم الأربعاء.

ويشكل السماح بحضور مسؤولين أمريكيين محاكمة مواطن أجنبي في البلاد، حالة خاصة، بعد تأكيد تقارير حقوقية تكتم أبوظبي على محاكمات الأجانب.

وقالت السلطات الإماراتية إن غفور، وهو مواطن أمريكي ومحامي حقوق مدنية في ولاية فرجينيا، اعتقل الشهر الماضي أثناء مروره عبر مطار دبي بعد إدانته في مايو بتهمة

التهرب الضريبي وغسيل الأموال بعد محاكمة عُقدت غيابيا.

وقالت سفارة الإمارات في واشنطن يوم الإثنين إن التحقيق الإماراتي في أنشطة غفور بدأ في عام 2020 بناء على طلب مساعدة من البعثة الأمريكية في أبوظبي نيابة عن وزارة العدل ومكتب التحقيقات الفيدرالي ودائرة الإيرادات الداخلية، وهو ما نفته واشنطن سابقاً.

ولم تؤكد واشنطن بدء التحقيق، وفقاً لوكالة رويترز.

وقال المسؤول بوزارة الخارجية، الذي تحدث شريطة عدم الكشف عن هويته، إن واشنطن تراقب قضية غفور عن كثب وتقدم الدعم القنصلي. وقال إن المسؤولين الأمريكيين راقبوا أيضاً جلسات الاستماع السابقة في 18 يوليو، والأول من أغسطس، والتي عُقدت فعلياً.

وقال المسؤول: "قام ضباط قنصليون من السفارة الأمريكية بزيارته سبع مرات، بما في ذلك الانضمام إليه في إجراءات المحاكمة، وكان آخرها في 9 أغسطس (اليوم)".

وقالت جماعات حقوقية إن غفور استُهدف بسبب صلاته بالصحفي السعودي الراحل جمال خاشقجي، الذي قتله عملاء سعوديون في 2018 في قنصلية المملكة بإسطنبول في عملية قالت المخابرات الأمريكية إن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان وافق عليها. فيما نفى الأمير تورطه.

وقال بيان الإمارات يوم الاثنين أيضاً إن أبوظبي وواشنطن تتبادلان المعلومات بشأن قضية غفور منذ أكثر من عامين في إطار ما وصفه بأنه "تعاون مكثف لمكافحة غسيل الأموال الانتقالي والتمويل غير المشروع".

وقال المسؤول بوزارة الخارجية إن واشنطن اطلعت على بيان الإمارات يوم الاثنين لكن ليس لديها ما تضيفه في الوقت الحالي.

وحكمت الإمارات على غفور بالسجن ثلاث سنوات وغرامة قدرها 3 ملايين درهم (816 ألف دولار).

ورفضت وزارة العدل حتى الآن التعليق على الاتصالات مع الحكومات الأجنبية بشأن مسائل التحقيق.



وقالت وزارة الخارجية إنها لم تر أي مؤشر على أن الاحتجاز مرتبط بصلات غفور بخاشقجي.



UAE71NEWS